عقول عظيمة ـ مونتسكيو وبدايات العلوم السياسية

لمايكل سوغرو:

يُعَدُّ كتابُ مونتسكيو روحُ القوانين واحدًا من المنتجاتِ المميّزةِ لعصرِ التنويرِ الفرنسي، وهو علامةٌ بارزةٌ في تطوّرِ العلومِ الاجتماعيّة. ومونتسكيو واحدٌ من أكثرِ الكتّابِ إثارةً للاهتمام، ومن أظرفِ كتّابِ نظريّةِ المجتمعِ في عصرِ التنوير. وكان هو نفسُه أرستقراطيًّا، يحملُ رؤيةً محافظةً إلى حدٍّ ما، متشائمةً بعضَ الشيء عن الطبيعةِ البشريّة، وهو أيضًا متشكّكٌ في نظرته إلى العلمِ والمجتمعِ والطبيعةِ البشريّة.

علينا أن نفكّرَ في السياقِ الذي يكتبُ فيه مونتسكيو لكي نفهمَ حقًّا مشروعَه وما يحاولُ إنجازَه. فهو يكتبُ في النصفِ الأوّل من القرنِ الثامن عشر، ويسعى إلى أن يكتشفَ بطريقةٍ طبيعيّةٍ خالصةٍ كيف تعملُ المجتمعاتُ البشريّة، وما الذي يجعلُ الحكوماتِ البشريّةَ تسيرُ، وما نوعُ الترتيباتِ السياسيّةِ الصالحةِ للناسِ وفي أيّ ظروف.

والسببُ الذي جعلَ مونتسكيو يهتمُّ بهذه القضايا هو أنّ صعودَ العلمِ الطبيعيّ الحديث قد غيّرَ بصورةٍ جوهريّةٍ تصوّرَ الطبيعةِ البشريّة والمجتمعِ البشريّ في الفكرِ الغربيّ. فبمجرّد أن أصبحت ميكانيكا نيوتن والتقدّماتُ التي جعلتْها ممكنةً ـ مثل أعمالِ بيكون أو غاليليو ـ ذاتَ تأثيرٍ واسعٍ في الأوساطِ الفكريّة، لم يَعُد من الممكن أن تبقى تصوّراتُنا عن المجتمعِ والأخلاقِ والحكومةِ على حالِها. وبعبارةٍ أخرى، هناك رابطٌ، نسيجٌ واحدٌ بين عناصرِ الحياةِ الفكريّة، وعندما يحدثُ تغيّرٌ جوهريّ مثل صعودِ العلمِ الطبيعيّ الحديث، لا يمكن أن نتوقّعَ أن يكون بلا نتائجَ على بقيّةِ تفكيرِنا.

وما يمثّله مونتسكيو هو أوّلُ محاولةٍ ـ ولو متردّدةً أو متلمّسةً ـ لإنشاءِ علمٍ اجتماعيٍ على غرارِ العلمِ الطبيعيّ، يقارنُ بطريقةٍ طبيعيّةٍ خالصةٍ بين الأنواعِ المختلفةِ من الحكوماتِ التي توجدُ بالفعلِ في العالم. وهذا يمثّلُ قطيعةً أساسيّةً مع تقليدِ النظريّةِ السياسيّةِ القديمة.

فكّرْ مثلًا في جمهوريّةِ أفلاطون: فهي تحاولُ أن تُنشئَ دولةً مثاليّةً، حكومةً كاملةً مكوّنةً من أناسٍ كاملين، وتسعى إلى أن تستقصيَ الضروراتِ لمثلِ هذه الحكومة: نوعَ التعليم، نوعَ السياسة، نوعَ الأخلاق، وكلَّ ما يدخلُ في إنشاءِ دولةٍ مثاليّةٍ ومجتمعٍ مثاليّ. غير أنّ أفلاطون نفسَه يعترفُ بأنّ مثلَ هذا المجتمع لا يوجدُ في العالم. والنقطةُ الإيجابيّةُ فيه أنّه يتيحُ لنا أن ننتقدَ المجتمعاتِ التي نجدُها بالفعل، أمّا الجانبُ السلبيّ فهو أنّه يوتوبيّ بالمعنى المذموم للكلمة: إذ لا وجودَ لجمهوريّةِ أفلاطون في العالم، ولها فائدةٌ محدودةٌ بالنسبةِ إلينا حين نرغبُ في تحليلِ الحكوماتِ التي نجدُها بالفعل.

أمّا مونتسكيو فيرغبُ في أن يتّخذَ مقاربةً بديلةً للنظريّةِ السياسيّة: فبدلًا من أن يضعَ نموذجًا مثاليًّا للمجتمعِ الصالحِ والحكومةِ الصالحة، سينظرُ نظرةً تجريبيّةً إلى الحكوماتِ التي توجدُ بالفعلِ في أوائلِ القرنِ الثامن عشر، وكذلك إلى الحكوماتِ التي وُجدت تاريخيًّا. وسيتّخذُ التاريخَ السياسيَّ قاعدةَ بياناتٍ تجريبيّةً لعلمِه السياسيِّ المرتقَب، ويريدُ أن يتحدّثَ عن كيفيّةِ كونِ الحكوماتِ، لا عن كيفيّةِ وجوبِ كونِها. وهذه الحركةُ من الحكومةِ المثاليّةِ إلى الحكوماتِ الواقعيّةِ الفعليّةِ منسجمةٌ تمامًا مع تطوّرِ العلمِ الطبيعيّ الحديث. فإذا أردنا أن نعرفَ درجةَ غليانِ الماء بطريقةٍ علميّةٍ فيزيائيّةٍ خالصة، فإنّنا ننظرُ إليه، ولا نُؤدلجُ عنه، بل نفحصُ بالفعلِ كيف يعملُ الماءُ في العالمِ العمليّ المعتاد. ومونتسكيو يريدُ أن يفعلَ شيئًا من هذا القبيل.

على نحوٍ مماثلٍ لما هو في شأنِ الحكومات، فإنّه بدلًا من الحديثِ عن حكومةٍ مثاليّةٍ، سيتحدّثُ عن الحكوماتِ الواقعيّة. ولذلك ينظرُ في مجملِ التاريخِ السياسيّ. فقد كتبَ كتابًا عن انحطاطِ وعظمةِ الرومان، وكتبَ عددًا من الكتبِ الأخرى في العلومِ السياسيّة، لكنّ أهمَّها هو الكتابُ الذي يحملُ عنوان روحُ القوانين. ومحاولةُ مونتسكيو هنا هي أن يُحلّلَ جميعَ الأنواعِ المختلفةِ من الحكوماتِ التي توجدُ بالفعلِ في الممارسة، والممارسةُ هي المفهومُ المركزيّ هنا. فالعمليّةُ، أي الطريقةُ التي يعملُ بها العالمُ حقًّا، هي الاهتمامُ الأوّلُ لمونتسكيو واعتبارُه الأساسيّ.

وفي روحِ القوانين يحاولُ أن يُحلّلَ الأنواعَ المختلفةَ من الحكوماتِ التي توجدُ بالفعل، وهو متشكّكٌ نسبيًّا ونسبيّ النزعةِ في ذلك. فهو يتمسّكُ ببعضِ العناصرِ المعياريّةِ في العلومِ السياسيّة، لكنّ التركيزَ الأساسيَّ على الشكّ يُفضي إلى منظورٍ نسبيّ.

أمّا من حيثُ الأهدافُ العمليّةُ المباشرةُ لمونتسكيو، فهو يعيشُ في فرنسا في أوائلِ القرنِ الثامن عشر تحت حكمِ ملكٍ مطلقٍ، حيثُ يدّعي ملكُ فرنسا أنّه يحكمُ بالحقّ الإلهيّ، وهو تصوّرٌ قديمٌ وأثريٌّ للشرعيّةِ السياسيّة. وفي الواقع، بغضِّ النظرِ عن النظريّةِ وراءَ الملكيّةِ الفرنسيّة، فإنّ مونتسكيو يعتقدُ أنّها كثيرًا ما تنتهي إلى استبدادٍ غيرِ متنور، وأنّ امتيازاتِ الملكِ الفرنسيّ وأنشطتَه تتجاوزُ ما ينبغي له أن يفعلَ، وأنّ سلوكَه يُشكّلُ انتهاكًا لحقوقِ الأرستقراطيّةِ والشعبِ معًا. واهتمامُه العمليُّ الأساسيُّ هو أن يجدَ طريقةً لفرضِ قيودٍ على الحكومةِ من دون أن يُقوّضَ إمكانيّةَ السلطةِ السياسيّةِ برمّتِها.

فمونتسكيو يعيشُ تحت ملكيّةٍ بالحقّ الإلهيّ، وله تحفّظاتٌ كبيرةٌ على هذه الملكيّةِ بالحقّ الإلهيّ. وطريقتُه في البحثِ في الظروفِ الخاصّةِ بفرنسا وظروفِ جميعِ المجتمعاتِ السياسيّةِ هي هذه الطريقةُ المقارنةُ المتشكّكةُ.

وقد استغرقَ مونتسكيو نحوَ عشرينَ عامًا في كتابةِ روحِ القوانين، وخلالَ ذلك الوقتِ قامَ بكثيرٍ من الرحلات. فقد أمضى عدّةَ سنواتٍ في إنجلترا، وعاشَ في باريس، وأقامَ في مدنٍ إيطاليّةٍ مختلفة، وتنقّلَ كثيرًا في العالم، وهو شخصٌ كوزموبوليتانيٌّ للغاية، ظريفٌ، واسعُ الاطّلاع، مقبولٌ في أفضلِ الأوساطِ الاجتماعيّة. تذكّرْ أنّه يعيشُ في زمنِ الأرستقراطيّة، وهو نفسُه بارون، ولذلك كان من السهلِ عليه أن ينتقلَ من مكانٍ إلى آخر وأن يُقبَلَ في أكثرِ الدوائرِ السياسيّةِ نفوذًا. وهكذا أتيحَ له أن يتحدّثَ في السياسةِ عبرَ أوروبا، وهو امتيازٌ كبير، وبالطبع كان لديه المالُ والفراغُ اللذان أتاحا له أن يجلسَ ويتأمّلَ ويقضيَ عشرينَ عامًا في العملِ على شيءٍ مثل روحِ القوانين.

ولمن قرأه، فإنّ روحَ القوانين كتابٌ قد يكونُ مُرهبًا، شديدَ الضخامة، ويرجعُ ذلك كثيرًا إلى أنّه كُتبَ على مدى عشرينَ عامًا. فهو كتابٌ غيرُ منظَّمٍ تنظيمًا حسنًا، وهو مختلفٌ جدًّا عن شيءٍ مثل الليفياثان لهوبز، الذي نُظِّمَ بدقّةٍ باخيةٍ جميلة. أمّا روحُ القوانين فيتنقّلُ من موضوعٍ إلى آخر، ولا يبقى تمامًا على موضوعٍ واحد، وهو مليءٌ بتوتّراتٍ وتناقضاتٍ معيّنةٍ لم يُوفّقْ مونتسكيو نفسُه في حلِّها.

وفي روحِ القوانين يفعلُ مونتسكيو شيئًا من هذا القبيل: فهو يتبنّى منظورًا طبيعيًّا، علميًّا إلى حدٍّ ما، في التاريخِ السياسيّ، ويجدُ أنّ هناك أساسًا ثلاثةَ أنواعٍ مختلفةٍ من الحكومات، وأنّ هذه الأنواعَ المختلفةَ من الحكوماتِ تتميّزُ بترتيباتٍ مناخيّةٍ وجغرافيّةٍ مختلفة. وبعبارةٍ أخرى، هناك عنصرُ المصادفةِ في الحكومةِ البشريّة: فبعضُ الحكوماتِ مناسبةٌ للمناطقِ الصغيرةِ ذاتِ الشعوبِ الفقيرةِ نسبيًّا، وبعضُ الحكوماتِ مناسبةٌ إلى المناطقِ الواسعةِ ذاتِ الثروةِ الكبيرة، فإنّ ترتيباتِ الثروةِ والمناخِ والجغرافيا تُبرّرُ وتُنشئُ ضرورةً لأنواعٍ مختلفةٍ من الحكومات. ولذلك، بدلًا من أن يكونَ مثلَ أفلاطونَ محدّدًا للحكومةِ المثاليّةِ الواحدة، يتبنّى مونتسكيو موقفَ العالِمِ الاجتماعيّ، قائلًا إنّ الحكوماتِ المختلفةَ تعملُ بدرجاتٍ متفاوتةٍ من النجاحِ في ظروفٍ مختلفةٍ. وهذه مقاربةٌ عمليّةٌ دنيويّةٌ جدًّا للعلومِ السياسيّة.

وبحسبِ مونتسكيو، هناك ثلاثةُ أنواعٍ مختلفةٍ من الحكومات، تُميَّزُ بحسبِ الترتيباتِ الجغرافيّةِ والمناخيّةِ التي تجعلُها ممكنة، وكذلك تُميَّزُ بروحِ القوانينِ المميّزةِ لكلِّ نوعٍ من الحكومات. فهناك تصوّرٌ مختلفٌ للقيمة، وهناك مفهومٌ مختلفٌ للفضيلةِ مميّزٌ لكلِّ مجتمعٍ، ولكلِّ بنيةٍ اجتماعيّةٍ، ولكلِّ حكومةٍ يجدُها في التحقيقِ التجريبيّ العمليّ للعلومِ السياسيّة.

وأوّلُ نوعٍ من الحكومةِ الذي يجدُه هنا هو الملكيّة. وهو يعيشُ تحت ملكيّةٍ، فسيكونُ من الصعبِ عليه ألّا يلاحظَ ذلك، وهو أمرٌ منطقيٌّ إلى حدٍّ ما. وفي سياقِ بحثِه في الملكيّة، يستنتجُ أنّ الملكيّاتِ أنسبُ للمناطقِ الواسعةِ التي يجبُ أن تُحكَمَ بإدارةٍ مركزيّةٍ واحدة. وهي أيضًا مناسبةٌ للمناطقِ التي ليس لها حدودٌ طبيعيّة، إذ إنّ منطقةً كهذه ستكونُ بطبيعتِها واسعةً، أو بلدًا في سهلٍ كبيرٍ منبسطٍ سيكونُ بطبيعتِه توسّعيًّا. ومن المرجَّح أن يكونَ من الصعبِ السيطرةُ عليه، وأن يكونَ غنيًّا وكثيرَ السكّان. والطريقةُ الوحيدةُ لإدارةِ مثلِ هذه الحكومةِ بفاعليّةٍ هي من خلال الملكيّة.

وعند النظرِ إلى التاريخ، إذا نظرنا مثلًا إلى تاريخِ روسيا، فإنّ أيَّ شيءٍ كبيرٍ مثل روسيا وممتدٍّ مثل روسيا لا يمكنُ أن يكونَ ديمقراطيّةً أو جمهوريّةً. إنّه ببساطةٍ كبيرٌ جدًّا، والمناخُ والجغرافيا يجعلان ذلك مستحيلًا. ولذلك سيُفسّرُ تطوّرَ شيءٍ مثل القيصرِ في روسيا بالإشارةِ إلى مناخِ روسيا وجغرافيتِها، قائلًا إنّ هذا هو ما يُعطي المعنى هناك. وبالمثل، عندما ينظرُ مونتسكيو إلى تاريخِ الصين، يقولُ إنّ السببَ في أنّ الصينَ كان لها إمبراطورٌ وسلالاتٌ من الأباطرةِ طوالَ الثلاثينَ قرنًا الماضيةِ أو نحوَ ذلك، هو أنّ هناك شيئًا في المكانِ، في المنطقةِ الجغرافيّةِ للصين، وفي مناخِ الصين، وفي جميعِ الحقائقِ الطبيعيّةِ للحياةِ في الصين، يجعلُ هذا النوعَ من الحكومةِ هو النوعَ المناسبَ من

الحكومة، النوعَ الذي يعملُ. فالملكيّةُ طبيعيّةٌ لمناطقَ معيّنةٍ، وفرصُ الاستغناءِ عن الملكيّةِ أو الانتقالِ إلى بديلٍ آخرَ معدومةٌ ببساطةٍ في مكانٍ مثل روسيا أو الصين، لا يمكنُ فعلُ ذلك.

ومثالٌ آخرُ على شيءٍ من هذا القبيل سيكونُ مثل العالمِ الإسلاميّ: إنّه كبيرٌ جدًّا، واسعُ الانتشار، منبسطٌ ومفتوحٌ أمامَ الغزوِ من الخارج، بحيثُ لا يمكنُ أن يكونَ جمهوريّةً أو أرستقراطيّةً أو شيئًا من هذا القبيل. ففقط شيءٌ مثل الإدارةِ السياسيّةِ المركزيّةِ سيعملُ في ظلِّ تلك الظروف. وهذا منطقيٌّ إلى حدٍّ ما، وهو في بعضِ النواحي حجّةٌ معقولةٌ جدًّا.

والنوعُ الثاني من الحكومةِ الذي يعترفُ به مونتسكيو يُسمّى الاستبداد، وهو يكرهُ الاستبداد. فالاستبدادُ هو الحكمُ أساسًا بلا قانون، رجلٌ واحدٌ له السيطرةُ الكاملةُ على المجتمع، تُنفَّذُ كلمتُه في كلِّ تفصيل، يحكمُ بلا شرعيّةٍ سياسيّةٍ وبلا أيِّ قيدٍ على سلطتِه. ومونتسكيو يكرهُ هذا بوضوحٍ شديد. وأظنُّ أنّه بين السطورِ يتحدّثُ عن ملكِ فرنسا بين الحينِ والآخر، لكن بما أنّه أرادَ أن يُبقيَ رأسَه على كتفيه، فقد قرّرَ أن يُعبّرَ عن ذلك كما لو كان احتمالًا قد يحدثُ في مكانٍ آخرَ في بعضِ الأحيان. وهي فكرةٌ ذكيّة.

ليس مونتسكيو العالِمَ السياسيَّ الوحيدَ الذي فعلَ ذلك في التاريخ. لقد عاشَ عمرًا طويلًا، وأنهى بالفعل مشروعَه الذي استغرقَ عشرينَ عامًا في كتابةِ الكتاب، وقد فعلَ ذلك لأنّه كان يعرفُ كيف يُخفي ما يريد. والمشكلةُ في الاستبدادِ أنّه بدلًا من أن يكونَ الشرفُ هو المبدأَ الأساسيَّ فيه ـ كما هو الحالُ في الملكيّة ـ فإنّ ما يجعلُ المجتمعَ يعملُ، وما يجعلُه يتماسكُ، وما يجعلُ جميعَ المؤسّساتِ والقوانينِ والعاداتِ في مجتمعٍ ملكيٍّ تعملُ، هو أنّ الناسَ يُحرَّكونَ بمبدأِ الشرف. فالتسلسلُ الهرميُّ الجوهريُّ الذي يُنشأُ بين الناسِ يجعلُ الشرفَ هو المحورَ الأساسيَّ للنشاط، والتسلسلاتُ الهرميّةُ التي تُنشَأُ في الملكيّة، وإظهارُ الشرفِ للملك، كلُّ القوانينِ والمؤسّساتِ تدورُ حولَ ذلك.

فلنقارنْ ذلك بمسألةِ الاستبداد: ففي الاستبدادِ المبدأُ الذي يجعلُ الحكومةَ تعملُ ليس الشرفَ بل الخوف. وهذا يُذكِّرُ بماكيافيللي أو هوبز. فالخوفُ هو العنصرُ المركزيُّ فيما يراه مونتسكيو شكلًا منحطًّا من الحكومة: الاستبداد.

وهنا مشكلة: هناك أمثلةٌ كثيرةٌ على الاستبدادِ في العالم، وأمثلةٌ كثيرةٌ على مثلِ هذه الاستبداداتِ التي تُحرَّكُ بالخوف. لا يمكنُ أن تتخيّلَ استبدادًا يستمرُّ من دون استخدامِ الخوف. فإذا لم تُرهبِ الناسَ، فمن الصعبِ أن ترى كيف سيُحافظُ المستبدُّ على سيطرتِه.

وهنا الصعوبةُ بالنسبةِ لمونتسكيو: فمن ناحيةٍ يريدُ أن يكونَ عالِمًا اجتماعيًّا وصفيًّا خالصًا، ينظرُ إلى بياناتِ التاريخِ السياسيّ، وينظرُ إلى المجتمعاتِ الممتازةِ من حولِه، ويريدُ أن يُبلِّغَ عن نتائجِه. وهذا هو العنصرُ الوصفيُّ في مشروعِ مونتسكيو. ومع ذلك، فإنّ نبرةَ الصوتِ التي يستخدمُها، واختيارَ الكلماتِ التي يستخدمُها حين يصفُ الاستبداد، لا يتركُ أيَّ شكٍّ في أنّ مونتسكيو يعتقدُ أنّ الاستبدادَ شكلٌ منحطٌّ وشريرٌ من الحكومة.

والصعوبةُ هي: كيف سنُميّزُ هذا العنصرَ المعياريَّ في تفكيرِ مونتسكيو مع العنصرِ الوصفيّ العلميّ الاجتماعيّ الذي نراه أيضًا في مشروعِه؟ والحقُّ أنّه لم يُوفَّقْ تمامًا في حلِّ هذا التوتّر. فهناك عنصرٌ في مونتسكيو واضحُ الطابعِ الأخلاقيّ: إنّه يكرهُ الاستبداد، ويعتقدُ أنّ حكومةً يكونُ روحُها الأساسيُّ هو روحَ الرعبِ أو روحَ الخوفِ هي مجموعةٌ منحطّةٌ وشريرةٌ من المؤسّساتِ التي ينبغي التخلّصُ منها.

ومن ناحيةٍ أخرى، ما الأسسُ التي يمكنُ أن تكونَ في علمٍ اجتماعيٍّ وصفيٍّ خالصٍ للقولِ إنّ أيًّا من الحكوماتِ القائمةِ أفضلُ من الأخرى؟ فالاستبداداتُ تعملُ في بعضِ الأماكنِ بعضَ الوقت. فما المجموعةُ الإضافيّةُ من الأفكارِ، وما الأجندةُ التي يجلبُها، والتي تتيحُ له أن يُصدرَ هذه الأحكامَ الأخلاقيّةَ ثم يحاولَ أن يُغطِّيَها كما لو كانت مسائلَ من حقائقِ العلمِ الاجتماعيّ؟

وأعتقدُ أنّ مونتسكيو ما زالَ مرتبطًا بالتقليدِ الأقدمِ للقانونِ الطبيعيّ الذي يخرجُ من توما الأكويني. وعلى فراشِ الموتِ، قامَ مونتسكيو بتحوّلٍ دينيٍّ إلى الكاثوليكيّة، وتلقّى الطقوسَ الأخيرة. ويُخيَّلُ إليك أنّه، شاءَ أم أبى، هناك أصداءٌ للأخلاقِ المسيحيّة، وأصداءٌ للتصوّرِ المسيحيّ للنظامِ السياسيّ، مبنيّةٌ بطريقةٍ خفيّةٍ تحتَ هذه النظريّة. ولذلك لم يُحقِّقْ تمامًا هدفَه في أن يُصبحَ وصفًا محايدًا ومنزوعًا من الأخلاقِ للمجتمع.

فالنقاشُ حولَ الاستبدادِ لا يتركُ أيَّ شكٍّ في أنّه يعتقدُ أنّ الاستبدادَ شرّ.

والآن هناك شكلٌ آخرُ من الحكومةِ وروحٌ مميّزةٌ أخرى يناقشُها مونتسكيو، وهو يُقسّمُ هذا النوعَ من الحكومةِ إلى قسمين. والنوعُ الذي يتحدّثُ عنه باعتباره البديلَ الثالثَ يُسمّى الجمهوريّة،

وهو يرى نوعين من الجمهوريّات: الأرستقراطيّات والديمقراطيّات. وهنا، بالديمقراطيّةِ بالطبع لا نعني ما ما قد نعنيه اليوم بالديمقراطيّة، فإنّه يقصدُ بها حكومةً يُمكنُ أن يشاركَ فيها بعضُ غيرِ النبلاءِ. والأرجحُ أنّ ما يدورُ في ذهنِه هو شيءٌ مثل النظامِ الإنجليزيّ، حيثُ يُتاحُ حقُّ الانتخابِ لمن يملكونَ متطلّباتٍ معيّنةً من الملكيّة. وسيظلُّ ذلك محدودًا بالرجال، ومحدودًا بالذين لهم نصيبٌ معيّنٌ في المجتمع. لكنّ ما يقصده بالديمقراطيّة هو حكومةٌ تسمحُ بدرجةٍ من التمثيل، وتسمحُ بدرجةٍ من المشاركةِ من الناسِ العاديّين.

أمّا في الديمقراطيّة، أي الجمهوريّةِ الديمقراطيّة، فإنّ الروحَ المحرّكةَ ستكونُ الفضيلة. ومن دونِ الفضيلةِ بمعنى مونتسكيو، ستتفكّكُ الديمقراطيّةُ سريعًا، وسينهارُ التماسكُ الاجتماعيُّ الداخليّ، وسينشأُ نوعٌ من الفوضى يُمهّدُ الطريقَ لظهورِ الاستبداد. ولذلك تميلُ الديمقراطيّاتُ إلى النجاحِ في المناطقِ الصغيرةِ المعزولة، في البلدانِ الجبليّةِ حيثُ يوجدُ عددٌ قليلٌ من الناس، وحيثُ هناك حواجزُ طبيعيّةٌ أمامَ الغزو. ومن الواضحِ أنّ ما يدورُ في ذهنِ مونتسكيو هنا هو سويسرا، نظامُ الكانتوناتِ السويسريّ، الذي له بنيةٌ ديمقراطيّةٌ نسبيًّا. وهو يعتقدُ أنّ مفتاحَ نجاحِ الديمقراطيّة هو أنّ سويسرا أو البلدانَ المشابهةَ لها صغيرةٌ، ومعزولةٌ، وصعبةُ الغزو، وأنّ قحطَ التربةِ يجعلُ الجميعَ تقريبًا على مستوى من المساواةِ الاقتصاديّة. فلا توجدُ الفوارقُ الضخمةُ في الثروةِ التي نجدُها في فرنسا أو إيطاليا، البلدانِ الأكثرَ ثراءً بسببِ خصوبةِ تربتِها. ففي سويسرا، فإنّ قحطَ التربةِ وصخريتَها يعني أنّ الجميعَ سيضطرُّونَ إلى العملِ لكسبِ عيشِهم، وأنّ هناك كفايةً للجميع، لكن سيكونُ هناك عددٌ قليلٌ جدًّا من الأثرياءِ الكبار. وهذه المساواةُ الخشنةُ في الوضعِ الاقتصاديّ تُؤدّي إلى نوعٍ من الفرديّةِ القويّة.

وقد كان مونتسكيو مؤثّرًا جدًّا في أيديولوجيّةِ الجمهوريّةِ الأمريكيّة. ففكرةُ جيفرسون عن المزارعِ الصغيرِ المستقلّ مستمدّةٌ إلى حدٍّ كبيرٍ من مونتسكيو. وهو يعتقدُ أنّه في الديمقراطيّة، إذا كانت الفضيلةُ روحًا تسري في الناسِ الذين يُمارسونَ حقَّ الانتخاب، وتسري في الحكومةِ نفسِها، فإنّه من الممكنِ أن تُدارَ الديمقراطيّةُ بكفاءةٍ كبيرة، وأن يتطوّرَ فيها السعادةُ البشريّة، وأن تكونَ مجموعةً جيّدةً من القواعدِ الحكوميّة.

إنجلترا، وهي مكانٌ يُعجبُ به مونتسكيو كثيرًا، مثالٌ آخرُ على ما يقصده بالديمقراطيّة. فبريطانيا في أوائلِ القرنِ الثامن عشر ليست على الأرجح ما نعنيه اليوم بالديمقراطيّة، لكن بالمقارنةِ

مع الترتيباتِ السياسيّةِ الأخرى التي نجدُها في أوروبا في أوائلِ القرنِ الثامن عشر، فمن المعقولِ وصفُها بأنّها نظامٌ ديمقراطيّ.

والميزةُ التي تتمتّعُ بها إنجلترا ليست أنّها محاطةٌ بالجبال، بل إنّ ميزتَها الجغرافيّةَ هي أنّها جزيرة. وهو يعتقدُ أنّ ذلك حاسمٌ في تاريخِها السياسيّ. وبسببِ أنّها ذاتُ سكّانٍ قليلين نسبيًّا، جزيرةٌ معزولةٌ عن الغزواتِ المحتملةِ وعن التيّاراتِ الثقافيّةِ الخطيرةِ المحتملة، فإنّه يعتقدُ أنّ إنجلترا ظرفٌ آخرُ مثل سويسرا، حيثُ من الممكنِ إنشاءُ حكومةٍ قائمةٍ على مشاركةِ الشعب، ومع ذلك تظلُّ محتفظةً بتلك الفضيلةِ التي تجعلُ مثلَ هذه الحكومةِ ممكنة.

وفي أيّ وقتٍ تفقدُ فيه الحكومةُ الديمقراطيّةُ روحَ قوانينِها، حين تفقدُ فضيلتَها، يبدأُ الانحطاط. ثمّ يحدثُ الانقسامُ إلى فِرَق، وفقدانُ التماسكِ الاجتماعيّ، وربّما الحربُ الأهليّةُ والاستبداد. فروحُ الحكومةِ هو روحُها، وحين تفقدُ ذلك الروحَ المميّزَ، تنهارُ الحكومةُ نفسُها، ونعودُ إلى ما يُفترضُ أنّه حالةُ الطبيعة.

نوعٌ آخرُ ممّا يصفُه مونتسكيو بأنّه جمهوريّة هو الأرستقراطيّة. فمونتسكيو أرستقراطيّ، ولا يمكنُ أن يكونَ قد غفلَ عن أهمّيّةِ اللقبِ في فرنسا إبّانَ النظامِ القديم، إذ لا يمكنُ أن تُخطئَ أهمّيّةَ ذلك. ولذلك يقولُ مونتسكيو إنّه من الممكنِ أيضًا أن تكونَ هناك جمهوريّةٌ قائمةٌ على الأرستقراطيّة، على الأرستقراطيّةِ الوراثيّة، على الأرستقراطيّةِ المالكةِ للأراضي، على جماعةٍ نخبةٍ من الناسِ تمثّلُ شريحةً مميّزةً من المجتمع.

وفي شكلِ الحكومةِ الأرستقراطيّة، فإنّ روحَ القوانينِ المميّزةَ، أو الفضيلةَ المميّزةَ، أو الصفةَ المميّزةَ التي ينبغي أن تكونَ للقوانين، ليست الفضيلةَ التي نحتاجُها في الديمقراطيّة، ولا الشرفَ الذي نحتاجُه في الملكيّة، بل هي الاعتدال. فالاعتدالُ هو روحُ القوانينِ الأرستقراطيّة.

وما يقصدهُ بذلك أمرٌ مثيرٌ للاهتمام، فهو ليس ما يقصدهُ أفلاطونُ بالاعتدال ـ أي تنظيمُ النفسِ وجعلُ الجزءِ العاقلِ يحكمُ الرغباتِ ـ فهذا ليس ما يدورُ في ذهنِه. بل إنّ مونتسكيو يقصدُ بالاعتدال أنّ شرائحَ المجتمعِ ستنقسمُ طبيعيًّا إلى الواحدِ، والقليلِ، والكثيرِ. وهذا امتدادٌ من النظريّةِ السياسيّةِ الأرسطيّة. وبعبارةٍ أخرى، فإنّ مونتسكيو في بعضِ النواحي، أو أحيانًا، لأنّ كتابَه فضفاضٌ وغيرُ منظّمٍ تمامًا، يبدو أنّه يعتقدُ أنّ المجتمعَ ينقسمُ طبيعيًّا إلى الواحدِ، والقليلِ، والكثيرِ. وإذا توقّفتَ لتفكّرَ في نوعِ الحكوماتِ التي يرسمُها هنا، يمكنك أن ترى بوضوحٍ دَينَه لأرسطو: فعندما يتحدّثُ

عن الملكيّة، لدينا حكمُ الواحد؛ وعندما نتحدّثُ عن الديمقراطيّة في الجمهوريّة، نتحدّثُ عن حكمِ الكثير؛ وعندما نتحدّثُ عن الجمهوريّةِ الأرستقراطيّة، نتحدّثُ عن حكمِ القليل.

وفي الجمهوريّةِ الأرستقراطيّة، السببُ في أنّ الاعتدالَ هو روحُ القوانينِ الأرستقراطيّة هو أنّ ما نبحثُ عنه في الأرستقراطيّة هو نوعٌ من التوازنِ النيوتنيّ لعناصرِ المجتمع. فإذا كانت لدينا أرستقراطيّةٌ قويّةٌ ونشيطةٌ ومعتدلةٌ كعنصرٍ مهيمنٍ في الحكومة، فإنّها ستلعبُ دورًا في موازنةِ الشعبِ مع الملك بطريقةٍ تُنشئُ السعادةَ البشريّة، وتمنعُ ظهورَ الطغيان، وتمنعُ الحكومةَ من أن تُصبحَ قمعيّة. ومثلُ هذه الحكومةِ يمكنُ أن تستمرَّ وأن تُنشئَ شروطَ السعادةِ البشريّة فقط بقدرِ ما يُنشَأُ هذا الاعتدال، وبقدرِ ما تكونُ للأرستقراطيّة مكانةٌ تجعلُها تمنعُ تعدّياتِ الملكِ على امتيازاتِ الأرستقراطيّين، وتمنعُ أيضًا صعودَ الشعبِ إلى مستوى يُلغي هذه التسلسلاتِ الهرميّةَ بين الواحدِ، والقليلِ، والكثير.

وبعبارةٍ أخرى، السببُ في أنّ الاعتدالَ هو الروحُ الأساسيّةُ لمجتمعٍ أرستقراطيّ هو أنّه يحفظُ هذا النوعَ من التوازنِ النيوتنيّ بين العناصرِ الطبيعيّةِ في المجتمع. فلكي تعملَ الملكيّةُ نحتاجُ إلى نوعٍ معيّنٍ من الجغرافيا، ونوعٍ معيّنٍ من الناس، ونوعٍ معيّنٍ من الثروة، ونوعٍ معيّنٍ من البنيةِ الاجتماعيّة، ولكي تستمرَّ وتعملَ وتمنعَ انزلاقَها إلى الاستبداد، نحتاجُ إلى نوعٍ معيّنٍ من الروحِ المصاحبةِ لتلك المؤسّساتِ والقوانين، وهذه الروحُ هي الشرف.

ولكي تعملَ الديمقراطيّةُ نحتاجُ إلى نوعٍ معيّنٍ من الجغرافيا، ونوعٍ معيّنٍ من الناس، ونوعٍ معيّنٍ من الاقتصادِ والبنيةِ الاجتماعيّة، وبالإضافةِ إلى ذلك نحتاجُ إلى نوعٍ معيّنٍ من الروحِ التي تُحرّكُ القوانينَ والمؤسّساتِ في مثلِ هذا المجتمع، وهذه الروحُ هي الفضيلة. وبمجرّد أن يفقدَ الشعبُ الديمقراطيُّ فضيلتَه، ينتهي الأمرُ إلى شيءٍ مثل روما في زمنِ «الخبزِ والسيرك»، حيثُ يصبحُ الشعبُ فاسدًا، ومستعدًّا لأن يُبادِلَ حقَّه في التصويتِ بمختلفِ أنواعِ الأنشطةِ الشريرةِ أو الفاسدة.

التعويضاتُ هي الفضيلة: الامتناعُ عن الاستسلامِ لإغراءاتِ الجسد، والامتناعُ عن بيعِ الصوتِ الانتخابيّ، والفخرُ في الحفاظِ على مجتمعٍ حرٍّ ومستقلٍّ ومتساوٍ تقريبًا، وهذا ضروريٌّ للديمقراطيّة بحسبِ مونتسكيو. أمّا في الأرستقراطيّة، فعلينا أن نتمسّكَ بالاعتدال، وأن تكونَ لدينا الرغبةُ في الحفاظِ على نوعٍ من التوازنِ النيوتنيّ، وكذلك الإصرارُ على أنّ التمايزاتِ بين الواحدِ، والقليلِ، والكثيرِ طبيعيّةٌ وجيّدةٌ للبشر.

وقد لاحظَ كثيرٌ من المراقبينَ والكتّابِ في تاريخِ الفلسفة أنّ مونتسكيو في بعضِ النواحي خارجٌ عن نسقِ التنويرِ الفرنسيّ، لأنّه ليس مناصرًا بالقدرِ نفسِه لحقوقِ الإنسان، والحرّيّة، والمساواة، والبرنامجِ الكاملِ للثورةِ الفرنسيّة كما كان كتّابٌ لاحقون مثل روسو أو فولتير. والسببُ هو أنّ مونتسكيو يمثّلُ تيّارًا أكثرَ تشكّكًا، أكثرَ تقييدًا، وأكثرَ محافظةً في فكرِ التنوير. وهو يأتي قليلًا قبلَ بعضِ الكتّابِ الآخرينَ في التنويرِ الفرنسيّ، ومن هذه الناحية فهو عالِمٌ اجتماعيٌّ رائدٌ يحاولُ، في بعضِ النواحي، أن يربطَ هذا العنصرَ المعياريَّ في علومِه السياسيّةِ بالعنصرِ التجريبيّ المتشكّك.

وكتابُ روحُ القوانين يقولُ إنّ هناك عددًا من الحكوماتِ الجيّدةِ الممكنة. وهذا تغيّرٌ كبيرٌ عن تقليدِ الفلسفةِ السياسيّةِ القديمة، حيثُ هناك حكومةٌ واحدةٌ مثاليّةٌ في جمهوريّةِ أفلاطون، والدولةُ المثاليّةُ عند أرسطو هي نوعٌ مثاليٌّ أو ممتازٌ من الحكومة. أمّا مونتسكيو فهو مستعدٌّ لأن يكونَ متشكّكًا إلى حدٍّ ما، ومستعدًّا لأن يكونَ متسامحًا في شأنِ الحكوماتِ الجيّدة. فهو يعتقدُ أنّ هناك أرستقراطيّاتٍ جيّدة، وملكيّاتٍ جيّدة، وديمقراطيّاتٍ جيّدة، وذلك بحسبِ المكانِ الذي تكونُ فيه، وبحسبِ الناسِ الذين تتعاملُ معهم، وما يمكنُ أن يُطبَّقَ عمليًّا.

والحكومةُ الوحيدةُ التي يبدو أنّه يعارضُها باستمرارٍ هي الاستبداد. وسأتحدّثُ قليلًا عن العلاجاتِ للاستبدادِ في نهايةِ المحاضرة. لكن هناك اعتباراتٌ أخرى حولَ كيفيّةِ ربطِ هذا التقليدِ من العلومِ الاجتماعيّة، هذا العنصرِ المعياريَّ وهذا العنصرِ التجريبيَّ، في تفكيرِ مونتسكيو. وما نحصلُ عليه هنا هو فكرةُ أنّ الحكومةَ البشريّةَ هي مزيجٌ من الطبيعةِ البشريّةِ والظروفِ العرضيّةِ الطارئةِ والمصادفات.

دعوني أستعيرُ مثالًا من ديفيد هيوم لتوضيحِ ذلك، لأنّ مونتسكيو، وإن كان بعيدًا جدًّا عن هيوم في بعضِ ميولِه، فإنّ هيوم ومونتسكيو يشتركانِ في نوعٍ من المقاربةِ المتشكّكةِ للمعرفة، وهما تجريبيّانِ في بعضِ النواحي. يقولُ هيوم إنّ الأخلاقَ طبيعيّةٌ للناسِ بالمعنى التالي: إنّك ترى الناسَ يُنشئونَ أحكامًا أخلاقيّةً وأنظمةً أخلاقيّةً في جميعِ أنحاءِ العالم، ويبدو أنّ ذلك مبنيٌّ في الناسِ كنوعٍ من الغريزة. ويُشبّهُ ذلك بالطيور: فالطيورُ من النوعِ نفسِه تبني أعشاشَها بطريقةٍ متشابهةٍ تقريبًا في جميعِ أنحاءِ العالم. ومن الواضحِ أنّ بناءَ الأعشاشِ للطيورِ هو غريزةٌ محضة، فهي لا تختارُ، بل عليها أن تبني هذه الأعشاش، فهي مبنيّةٌ على هذا النحو.

ونجدُ في الأنظمةِ الأخلاقيّةِ البشريّة أنّ الجميعَ أو جميعَ المجتمعاتِ يُنشئونَ أنظمةً أخلاقيّةً، ويُنشئونَ، بمعنى مونتسكيو، أنظمةً سياسيّةً. لكن، بخلافِ الطيور، نحنُ نُغيّرُ أنظمتَنا الأخلاقيّة، ونُغيّرُ

أنظمتَنا السياسيّةَ لتناسبَ المكانَ والزمانَ اللذين نعيشُ فيهما. فنحنُ لا نبني جميعَ أعشاشِنا بالطريقةِ نفسِها. فإذا وُلدنا في مناخٍ شديدِ البرودةِ في الدائرةِ القطبيّةِ حيثُ يصطادُ الناسُ الفُقَم، ستجدُ أنّ نوعَ البيوتِ التي نبنيها لأنفسِنا مصنوعٌ من الثلج. وإذا وجدنا أنفسَنا في المناطقِ الاستوائيّةِ حيثُ لا يوجدُ ثلج، ستجدُ أنّنا نبني بيوتًا، لكنّها مبنيّةٌ من شيءٍ آخر.

هناك شيءٌ مماثلٌ يجري في تصوّرِ مونتسكيو للحكومة: فإذا كنتَ في مكانٍ فيه قدرٌ هائلٌ من الندرة، وإذا كنتَ تعيشُ في الدائرةِ القطبيّةِ ولديكَ ظروفٌ اجتماعيّةٌ معيّنةٌ، وعددٌ قليلٌ من الناسِ مع مساواةٍ خشنة، فسوف تُنشئُ نوعًا معيّنًا من النظامِ السياسيّ، ومجموعةً معيّنةً من القوانينِ المميّزةِ لذلك النظام. وإذا وجدتَ نفسَك في المناطقِ الاستوائيّة، أو على جزيرة، أو في سهلٍ واسعٍ، فقد تُنشئُ في تلك الظروفِ بيتًا مختلفًا، أو في هذه الحالة نظامًا سياسيًّا مختلفًا.

إنّ بناءَ الأنظمةِ السياسيّةِ يشبهُ بناءَ الأعشاشِ عند الطيور: فهو مبنيٌّ في الإنسانِ نفسه. فجميعُنا نحن البشرَ لدينا نوعٌ من الغريزةِ لإنشاءِ النظامِ السياسيّ، لأنّنا حيواناتٌ اجتماعيّة. ومع ذلك، ففي ظروفٍ طارئةٍ معيّنةٍ ـ الجغرافيا، المناخ، عددُ الناسِ من حولِنا، وما شابه ذلك، والتقاليدُ السياسيّةُ التي نُولَدُ فيها ـ علينا أن نُجريَ تعديلاتٍ على ذلك. ولذلك فإنّ النظامَ السياسيَّ الذي نجدهُ عند الإسكيمو سيكونُ مختلفًا عن النظامِ السياسيِّ الذي نجدهُ عند الإنجليز، وللأسبابِ نفسِها تمامًا. فكلٌّ من الإنجليزِ والإسكيمو لديهم غريزةٌ لإنشاءِ النظامِ السياسيّ لأنّنا حيواناتٌ اجتماعيّة، لكنّ الظروفَ المختلفةَ التي يجدونَ أنفسَهم فيها تُنتجُ أنواعًا مختلفةً من الحكومات، أو أنواعًا مختلفةً من النظامِ الأخلاقيّ، أو أنواعًا مختلفةً من المساكنِ المناسبةِ لظروفٍ مختلفة.

وهكذا، هناك نوعٌ ممّا قد أسمّيه «نسبيّةً موضوعيّةً»، وهو تركيبٌ غريبٌ من المصطلحات، لكن تحمّلْني قليلًا. أقولُ إنّ مونتسكيو نسبيٌّ بقدرِ ما يعتقدُ أنّ الحكومةَ البشريّةَ، وأنّ قوانينَنا ومؤسّساتِنا الحكوميّةَ يجبُ أن تُعدَّلَ لتناسبَ الظروفَ التي نحنُ فيها. فسيكونُ من المستحيلِ أن تُحكَمَ الإمبراطوريّةُ الرومانيّةُ كديمقراطيّة، إذ لا يمكنُ أن نجمعَ كلَّ هؤلاء الناسِ معًا، فهذا مستحيل. وسيكونُ من المستحيلِ فعلُ ذلك في ظروفٍ جغرافيّةٍ أو مناخيّةٍ غيرِ مناسبة.

ومع ذلك، فعلى الرغمِ من اختلافِ الظروفِ المناخيّةِ والجغرافيّةِ، هناك شيءٌ ثابتٌ في الطبيعةِ البشريّةِ يجعلُنا جميعًا نُنشئُ الحكومات، ويجعلُنا جميعًا نُنشئُ الأنظمةَ الأخلاقيّة. ولذلك لدينا هذا النوعُ من التوتّرِ بين الاثنين: فهي تختلفُ في تفاصيلِها، لكنّنا جميعًا لدينا مجموعةٌ مشتركةٌ

من الحاجات. وأعتقدُ أنّ هذا هو ما يستمدُّ منه إدانتَه للاستبداد، إذ أعتقدُ أنّه يراهُ تهديدًا للنظامِ السياسيّ، وشيئًا يمكنُ أن ينحطَّ إليه النظامُ السياسيُّ في النهاية.

وفي كلِّ حالة، السببُ في أنّه من المهمّ جدًّا الحفاظُ على روحِ القوانينِ التي لديكَ هو أنّ هناك تهديدًا دائمًا يُخيّمُ على أيّ تنظيمٍ سياسيّ، وهو أنّه قد ينزلقُ مرّةً أخرى إلى الاستبداد. والصعوبةُ هنا هي كيفيّةُ التوفيقِ بين هذين الاتجاهينِ المتناقضين. ولا أعتقدُ أنّ ذلك ممكن، ولا أعتقدُ أنّ مونتسكيو فعلَه يومًا. ومن هذه الناحية، فهو نوعٌ من «البيتِ الوسيط» بين العلومِ الاجتماعيّةِ العلمانيّةِ المميّزةِ لعصرِ التنوير، والعلومِ الاجتماعيّةِ أو السياسيّةِ اللاهوتيّةِ المميّزةِ للعصورِ الوسطى والتقليدِ السياسيّ القديم.

وفي كلتا الحالتين، أو في هذه الحالة، لدينا مونتسكيو كنوعٍ من «البيتِ الوسيط». وقد قالَ أحدُ المعلّقينَ على مونتسكيو إنّه كان شيئًا مثل بيكون في العلومِ الاجتماعيّة، وأنّ آدم سميث كان له شرفُ أن يكونَ بعد جيلٍ أو جيلين نوعًا من نيوتن في العلومِ الاجتماعيّة. إنّه تلمّسٌ تدريجيٌّ نحوَ تصوّرِ المجتمعِ البشريّ، وهو من ناحيةٍ متشكّكٌ في دعاوى الأصلِ الإلهيّ، ومتشكّكٌ في الدعاوى التي تقولُ إنّ هناك نوعًا واحدًا فقط من الحكومةِ الجيّدة.

ومن ناحيةٍ أخرى، فإنّه ما زال يحافظُ على عنصرٍ معياريّ، لكنّه لا يتبنّى رؤيةً معياريّةً صريحةً تمامًا. فالنسبيّةُ التي يتبنّاها تقولُ إنّه نعم، قد تكونُ هناك اختلافاتٌ في كيفيّةِ معاقبةِ القتلِ أو السرقة، لكنّه سيقولُ إنّه من الضروريّ موضوعيًّا معاقبةُ السرقةِ في كلِّ مجتمع، ومعاقبةُ القتلِ في كلِّ مجتمع. وهكذا تختلفُ حكوماتُنا: فهناك جزءٌ يتوافقُ مع الطبيعةِ البشريّة، وهذا سيكونُ ثابتًا عبرَ المجتمعات، ومن ناحيةٍ أخرى ستختلفُ في الطريقةِ التي تُنفَّذُ بها هذه القوانينُ الضروريّة، وفي الطريقةِ التي ترتبطُ بها هذه القوانينُ الضروريّةُ بالظروفِ العرضيّةِ المحيطةِ بها.

وقد يبدو غريبًا أن يكونَ مفكّرٌ متشكّكٌ مثل مونتسكيو لديه توصياتٌ عمليّةٌ وملموسةٌ لتغييرِ الحكوماتِ من حولِه. وبعبارةٍ أخرى، فهو يعتقدُ أنّ هناك بعضَ الأمورِ التي ينبغي أن تفعلَها كلُّ حكومةٍ جيّدة، وأهمُّ مساهماتِه هي فكرةُ فصلِ السلطات.

فالوك، إلى حدٍّ ما، كان رائدًا في فكرةِ فصلِ السلطات، بينما هوبز يقولُ صراحةً إنّ فصلَ السلطاتِ فكرةٌ سيّئةٌ، إذ إنّه يؤدّي إلى الحربِ الأهليّةِ. ولذلك فإنّ مونتسكيو، من بعضِ النواحي، رائدٌ في هذه الفكرة. دعوني أشرحُها كما تطوّرت تاريخيًّا: فهوبز يقولُ صراحةً إنّ تقسيمَ السيادةِ هو

إعدادُ المسرحِ للحربِ الأهليّةِ والانزلاقِ مرّةً أخرى إلى حالةِ الطبيعة، حربِ الجميعِ ضدّ الجميع، وهو النوعُ من الظروفِ الذي لدينا التزامٌ عقلانيٌّ بتجنّبِه، لأنّه أسوأُ الظروفِ البشريّة.

أمّا لوك فيُشيرُ إلى أنّ فصلَ السلطاتِ في المجتمع لا يؤدّي بالضرورةِ إلى الحربِ الأهليّة، بل يمكنُ أن يُصاغَ بطريقةٍ تحافظُ على نوعٍ من التوازنِ بين المصالحِ المختلفةِ في المجتمع. وهذا التوازنُ هو ما يجعلُ السعادةَ البشريّةَ ممكنة، لأنّه يجعلُ الحرّيّةَ ممكنة. والحرّيّةُ هي إحدى القضايا الأساسيّةِ عند لوك: فلا ينبغي لنا أن نخضعَ لسلطةٍ اعتباطيّة، وما يجعلُ الحرّيّةَ ممكنة، وما يجعلُ الحقوقَ المدنيّةَ ممكنة، هو أنّ السلطةَ الحكوميّةَ لا تُركَّزُ كلُّها في سيادةٍ واحدةٍ كما يريدُ هوبز، بل تُوزَّعُ بين عدّةِ كياناتٍ متنافسة، وهذا التنافسُ والإشرافُ المتبادلُ هو ما يجعلُ حرّيّةَ الفردِ ممكنة.

أمّا مونتسكيو، فعلى الرغمِ من تشكّكِه، ومن نزعتِه الكوزموبوليتانيّةِ الحضريّةِ النسبيّة، فقد كان يُعجبُ بالحكومةِ الإنجليزيّة إعجابًا كبيرًا. فقد أمضى عدّةَ سنواتٍ في إنجلترا أثناءَ كتابتِه روحَ القوانين، ويأخذُ الحرّيّةَ الإنجليزيّةَ في كثيرٍ من المواضعِ في الكتاب باعتبارِها ذروةً في تطوّرِ الحياةِ السياسيّة. وهذا لا ينسجمُ تمامًا مع النسبيّةِ، ولا ينسجمُ تمامًا مع المشروعِ المقارنِ الذي ينخرطُ فيه، لكنّه لا يستطيعُ أن يُخفيَ إعجابَه بحقيقةِ أنّ إنجلترا لديها حرّيّةُ الدين، والتسامحُ الدينيّ الذي يراهُ أمرًا جيّدًا جدًّا، وأنّ إنجلترا لديها حقُّ حرّيّةِ التعبيرِ ولو بقدرٍ محدود، وأنّ إنجلترا لديها على الأقلِّ فصلُ السلطات، لأنّه يعتقدُ أنّ هذا هو ما يجعلُ الحكومةَ الإنجليزيّةَ تعملُ في الواقع، وهو ما يجعلُ البحثَ الحرَّ والتفكيرَ الحرَّ ممكنًا. وهو يعتقدُ أنّ هذا ضروريٌّ للسعادةِ البشريّة.

وهنا ضمنًا لدينا نقدٌ للاستبدادِ الفرنسيّ. فهو حذرٌ جدًّا من أن يُعيدَ ذلك إلى القسمِ الخاصِّ بالاستبداد، لكن عندما يتحدّثُ عن الحرّيّة، فإنّه يتحدّثُ عنها دائمًا بأكثرِ العباراتِ استحسانًا. والطريقةُ التي نُنشئُ بها الحرّيّةَ هي نفسُها كما يعتقدُ أنّها تعملُ بالفعلِ تجريبيًّا في إنجلترا: فنحنُ نعطي قدرًا من السلطةِ لمجلسِ اللوردات، وقدرًا من السلطةِ لمجلسِ العموم، ونُبقي الملكَ موجودًا لكي نُنشئَ نوعًا من التوازنِ بينهم. وهذا التوازنُ، وهذا الفصلُ للسلطات، هو ما يجعل ما يُسمّيه مونتسكيو «الحرّيّةَ الإنجليزيّة»، أي حقوقَ الفرد. والفرقُ بين مونتسكيو ولوك، والطريقةُ التي يُمثّلُ بها مونتسكيو امتدادًا للوك، هو نوعٌ من التفصيلِ وربّما التحسينِ لفكرِ لوك. فلوك يقسّمُ السلطاتِ إلى التشريعيّة، والتنفيذيّة، والفيدراليّة، وهي في جوهرِها الجزءُ من الحكومةِ الذي يتعاملُ مع الشؤونِ الخارجيّة، مثل المعاهداتِ وخوضِ الحربِ وما شابه ذلك. أمّا مونتسكيو فيجعلُ تقسيمًا مختلفًا: فعندما يتحدّثُ عن فصلِ السلطاتِ في الحكومة، فإنّه يقسّمُها إلى التشريعيّة، والتنفيذيّة، والقضائيّة.

ولا بدّ أنّكم سمعتم بهذا من قبل، ونحنُ في واشنطن، والسببُ في أنّكم سمعتم بهذا هو أنّ مونتسكيو كان مؤثّرًا للغاية في الآباءِ المؤسّسين، مثل جيمس ماديسون، وجون آدامز، وهاملتون، وجميعِ المنظّرينَ السياسيّينَ الذين كانوا الأكثرَ تأثيرًا في صياغةِ الدستورِ الأمريكيّ وإنشاءِ الحكومةِ الأمريكيّة، إذ كانوا مشبَعينَ بفكرِ لوك، ومتأثّرينَ أيضًا بشدّةٍ بمونتسكيو.

والأمرُ صعبٌ بعضَ الشيءِ في التوفيق، إذ إنّ هناك كثيرًا من التناقضاتِ في فكرِ مونتسكيو، ويمكنُ أن تتخيّلَ أنّهم واجهوا صعوباتٍ كثيرةً في جعله يعملُ كنظريّةٍ سياسيّةٍ عمليّة. لكنّ ما كانوا معنيّينَ به أكثرَ هو إنشاءُ حكومةٍ يُكتبُ فيها تصوّرُ مونتسكيو عن توازنِ السلطات، بالإضافةِ إلى ذلك، فإنّ الذين يعرفونَ «الأوراقَ الفيدراليّة» ـ أي الأوراقَ التي كتبها جاي وهاملتون لتبريرِ الدستورِ الجديد وشرحِهِ وجعلِ الناسِ يوافقونَ عليه ـ يعرفون أنّها تتحدّثُ باستمرارٍ عن أنّ الحرّيّةَ ستُحفَظُ بإنشاءِ توازنٍ بين السلطات، وفي الوقتِ نفسِه لن يكونَ ذلك دعوةً إلى الفوضى الاجتماعيّة، لأنّ الحكومةَ ستكونُ قويّةً بما يكفي للحفاظِ على ذلك التوازن. ومن خلالِ الحفاظِ على ذلك التوازن، نُنشئُ أفضلَ الظروفِ الممكنةِ للسعادةِ البشريّة.

لكن لدينا صعوبة: فمونتسكيو يقولُ إنّ الجمهوريّاتِ يجبُ أن تكونَ صغيرة، ويقولُ إنّه سيكونُ من الأفضلِ لو كانت الجمهوريّةُ جزيرةً. وعندما ننظرُ إلى أمريكا شرقَ جبالِ الأبلاش، من جورجيا إلى مين أو من جورجيا إلى ماساتشوستس، لا نجدُ منطقةً صغيرةً، بل نجدُ منطقةً ضخمةً جدًّا، أو على الأقلِّ بالنسبةِ للنصفِ الأوّل من القرنِ الثامن عشر، منطقةً واسعةً جدًّا، وهي ليست جزيرةً أيضًا، بل معرّضةٌ للغزو. وبعبارةٍ أخرى، فإنّ مونتسكيو كان سيعتقدُ أنّ مشروعَ تحويلِ الساحلِ الشرقيِّ للولاياتِ المتّحدةِ إلى جمهوريّةٍ أمرٌ غيرُ محتملٍ جدًّا.

ولذلك فإنّ بعضَ أجزاءِ «الأوراقِ الفيدراليّة» هي بمثابةِ تكريمٍ لمونتسكيو، تقولُ: نعم، سنفي بجميعِ وصفاتِ مونتسكيو، ونعتقدُ أنّه كاتبٌ سياسيٌّ حكيمٌ جدًّا، وسنحاولُ أن نُدرجَ رؤاه. لكن في الوقتِ نفسِه عليهم أن يقولوا: بالمناسبة، نحنُ متأكّدون ـ ولا يمكنُ أن نقولَ «نشكّ» في الأدبيّاتِ السياسيّةِ ـ بل يجبُ أن نقولَ إنّنا متأكّدون تمامًا أنّ مونتسكيو كان مخطئًا بشأنِ صِغرِ الامتدادِ الجغرافيّ للجمهوريّات. فهي ستعملُ بالفعلِ في هذه الجمهوريّة، ولا داعيَ للقلقِ من أنّ الفِرَقَ ستظهر، ولا داعيَ للقلقِ من احتمالِ الحربِ الأهليّة، ولا داعيَ للقلقِ من أنّ الناسَ الذين ننتخبُهم في الحكومةِ سيكونون بعيدينَ عنّا بحيثُ لا نستطيعُ السيطرةَ عليهم. فنحنُ نعتقدُ أنّه ـ وهنا يأتي «الفيدراليست ١٠» ـ أنّ الأحزابَ المختلفةَ أو الفِرَقَ المختلفةَ ستنقسمُ وتحافظُ على نوعٍ من التوازنِ

فيما بينها. وهذا، بطريقةٍ ما، هو جوابٌ على اعتراضِ مونتسكيو أو اعتراضِه المحتملِ على مشروعِ إنشاءِ جمهوريّةٍ في منطقةٍ جغرافيّةٍ واسعة.

أو واحدٌ من الكتّابِ الأكثرِ أهمّيّةً والأقلِّ استشهادًا بهم ممّن أثّروا في تطوّرِ الحكومةِ الأمريكيّة، وهذه هي أهمّيّتُه العمليّة. فقد كان له منظورٌ محافظٌ إلى حدٍّ ما، ومتشائمٌ بعضَ الشيء عن الطبيعةِ البشريّة. وكان يعتقدُ أنّ هناك حدودًا لمدى ما يمكنُ أن نفرضَ تصوّرًا واحدًا للحكومة، أو مثاليّةً واحدةً للحكومة، على المجتمعاتِ المختلفةِ في العالم. ولحسنِ حظِّنا، فقد كان متشكّكًا بما يكفي بحيثُ لم يتحدّثْ كثيرًا عن تأسيسِ مجتمعاتٍ جديدة، ولذلك استطاعَ الآباءُ المؤسّسون، الذين كتبوا «الأوراقَ الفيدراليّة»، أن يتصرّفوا باستقراءاتٍ مشكوكٍ فيها من مونتسكيو. وهذا، من بعضِ النواحي، هو النقطةُ القويّةُ في استعارتِهم منه: فبفصلِ السلطاتِ، أنشأوا بالفعلِ نظامًا يحافظُ على التوازنِ في معظمِ الأحيان، ويقاومُ إلى حدٍّ كبيرٍ الحربَ الأهليّة، وله معظمُ الصفاتِ التي نسبَها مونتسكيو إليه.

والشيءُ الوحيدُ الذي لم يتوقّعْه مونتسكيو هو أنّه من الممكنِ أن تحدثَ أمورٌ جديدة. وهذا، من بعضِ النواحي، هو صعوبةُ المنهجِ التجريبيِّ في العلومِ الاجتماعيّة: فهو يُعطيكَ أسبابًا قويّةً للاعتقادِ بأنّ ما حدثَ في الماضي، وما يحدثُ في أماكنَ أخرى من العالم، يمكنُ أن نتوقّعَ أن يحدثَ شيءٌ مشابهٌ له في ظروفٍ مماثلة. لكن المشكلةَ هي أنّه أحيانًا، كما في حالةِ الآباءِ المؤسّسينَ في أمريكا، نواجهُ ظروفًا فريدةً لم تُواجَهْ من قبل: مثل سلسلةٍ من المستعمراتِ تنفصلُ وتحاولُ أن تُنشئَ حكومةً متنورةً، حكومةً تُحافظُ على الفضيلة، ويضمنُ فيها توازنُ السلطاتِ الحرّيّةَ الفرديّة، لكن عبرَ امتدادٍ جغرافيٍّ واسع. وهنا اضطرّوا إلى أن يقفزوا قفزةَ إيمانٍ، وأن يُغامروا بها. ولحسنِ حظِّنا، فقد نجحَ الأمر.

وفي الختام، هناك شيءٌ يستحقُّ التفكيرَ فيه: أولئك المهتمّون بتاريخِ الثورةِ الأمريكيّة، وبالأيديولوجيا وراءَ تشكيلِ الحكومةِ الأمريكيّة، سيجدونَ في كتاباتِ الآباءِ المؤسّسينَ إشارةً متكرّرةً، تكادُ تكونُ مهووسةً، إلى الفضيلةِ السياسيّة. «علينا أن نتمسّكَ بفضيلتِنا». فإذا قرأتَ مثلًا كتابَ برنارد بايلن الأصولَ الأيديولوجيّةَ للثورةِ الأمريكيّة، أو أيًّا من «الأوراقِ الفيدراليّة» نفسِها، ستجدُ أنّ فقدانَ الفضيلة، وأنّ الحكومةَ الإنجليزيّةَ قد أصبحت فاسدة، وأنّ هذا الفسادَ يتسرّبُ الآن عبرَ الأطلسيّ إلى نوعِ الحكومةِ التي لدينا، وأنّ هذا تهديدٌ لحقوقِنا، وتهديدٌ لحرّيّاتِنا، وتهديدٌ لسعادتِنا البشريّة، يجبُ أن يُستأصلَ في بدايتِه. وهذا، من بعضِ النواحي، هو ما تدورُ حولَه أيديولوجيا الثورةِ

الأمريكيّة وأيديولوجيا الدستورِ الأمريكيّ: أنّه إذا أردنا أن نحافظَ على سعادتِنا، فعلينا أيضًا أن نُنشئَ نوعًا مناسبًا من الحكومة.

وبالاستعارةِ من كتابِ مونتسكيو، إذا أردنا أن تكونَ لدينا حكومةٌ جمهوريّة، وإذا أردنا أن يكونَ لدينا عنصرٌ ديمقراطيٌّ في حياتِنا السياسيّة، وإذا أردنا أن نحافظَ على حكومةٍ مناسبةٍ لا استبداديّة، فعلينا أن نحافظَ على الفضيلة. وهذا يعني الاقتصادَ، ويعني مساواةً خشنةً، ويعني توزيعًا واسعًا للملكيّةِ يمنعُ أيَّ شخصٍ من أن يُصبحَ فقيرًا إلى درجةٍ يبيعُ فيها صوتَه، أو يُفسدُ حقَّه الانتخابيّ، ويفتحُ بذلك البابَ أمامَ الطغيان. وهذا، من بعضِ النواحي، هو نوعٌ من الاستباقِ لفكرةِ توماس جيفرسون عن المزارعِ الصغيرِ المستقلّ. فما يقولهُ توماس جيفرسون، وهو واحدٌ من أكثرِ الآباءِ المؤسّسينَ تأثيرًا ـ على الرغمِ من أنّه لم يكن حاضرًا بالفعلِ عند صياغةِ الدستور ـ هو أنّ الفكرةَ إنّ المواطنينَ الأفرادَ ينبغي أن تكونَ لديهم ملكيّةٌ كافيةٌ تجعلُهم مستقلّين، وهذا ما سيُحافظُ على فضيلتِهم السياسيّة، ويجعلُهم شديدي التعلّقِ بالحرّيّةِ، وبالاستقلالِ، وبنوعٍ من المساواةِ الخشنة، لا مساواةٍ كاملةً بالمعنى الأفلاطونيّ، بل مساواةٌ خشنةٌ قائمةٌ على مقدارِ العملِ الذي يقومُ به المرء. وهذه الفضيلةُ ضروريّةٌ تمامًا للحفاظِ على الجمهوريّة.

ولذلك، عندما يتحدّثُ الحزبُ الفيدراليُّ عن صعودِ الديمقراطيّةِ وعن فائضِ الشعورِ الشعبيّ، وعن كونِ ذلك خطرًا على الفضيلةِ العامّة، فإنّهم لا يردّدونَ مجرّدَ اعتراضٍ رجعيٍّ على حقيقةِ أنّ موقعَهم في المجتمعِ مهدَّد، بل إنّهم يعودونَ حقًّا إلى أفضلِ نظريّةٍ سياسيّةٍ يعرفونَها، ويعودونَ إلى تقليدِ الفكرِ السياسيّ المستنيرِ الذي يأتي من مونتسكيو، الذي يُظهرُ بما يكفي أنّ أنواعًا معيّنةً من الفضيلة، وأنّ روحًا معيّنةً للقانونِ في الديمقراطيّة، ضروريّةٌ، ومن دونِها يمكنُ أن نتوقّعَ القيصريّةَ، أو الاستبدادَ اللاحقَ، وانهيارَ ما هو في الأصلِ تجربةٌ نبيلة، وما يعتقدونَ أنّه أفضلُ نوعٍ من الحكومة.

ولذلك، عندما تقرأُ ـ أو إذا قرأتَ ـ تاريخَ الولاياتِ المتّحدة، وأصولَ الدستور، وتطوّرَ الأيديولوجيا الثوريّةِ الأمريكيّة، فضعْ في ذهنِك أنّ مونتسكيو كان معروفًا لجميعِ الكتّابِ المشاركينَ في ذلك، ومعروفًا لجميعِ أعضاءِ المؤتمرِ الدستوريّ، ومعروفًا للذين وضعوا الفيدراليّةَ الأمريكيّة، والذين انكسرتْ قلوبُهم بسببِ تراجعِ العناصرِ شبه الأرستقراطيّةِ في السياسةِ الفيدراليّة.